العربية المشتركة والسياسات العربية المنفردة، لحقبة امتدت عملياً، على نحو او آخر، الى العام ١٩٦٧، وما زالت تأثيراتها قائمة الى اليوم. والحاجة الى تقصي دلالات هذه التفصيلات الهامة لن تجعلنا نخوض في بحث تاريخي بشأنها، فمثل هذا ابعد ما يكون عن غرض هذه الدراسة. وانما نجد أنفسنا بحاجة، فقط، الى النظر في مدلولات الوقائع المعروفة والمثبتة، التي تسهم في القاء الضوء على مظاهر واسباب الرفض العربي في الحقبة التي امتدت الى اليوم الذي وافقت فيه غالبية الدول العربية، حين اقترب عدد المستقل منها من العشرين، على قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ٢٤٢ الذي اصدره في العام ١٩٦٧ اثر الحرب العربية – الاسرائيلية الثالثة، ودعا فيه الى الاعتراف باسرائيل وبحدود آمنة لها، مقابل كفها عن التوسع على حساب الدول العربية[١].

ويمكن ان نعود اذن الى الفترة التي تم فيها تشكيل جامعة الدول العربية ووضع ميثاقها في العام ١٩٤٤، ووضع ملحق بالميثاق خاص بفلسطين. واذا كانت الجامعة قد ضمت الدول العربية السبع التي حصلت على الاستقلال واستثنت البلاد العربية غير المستقلة، بانتظار ان تستقل حتى تكتسب العضوية، فقد ميزت فلسطين بوضع «ملحق» خاص، جاء فيه: «اذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال [بالنسبة لفلسطين] ظلت محجوبة لاسباب قاهرة فلا يسوغ ان يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في مجلس الجامعة. ولذلك ترى الدول العربية الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه نظراً لظروف فلسطين الخاصة، والى ان يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً **يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين** للاشتراك في اعماله»[٢]. وباعطاء مجلس الجامعة نفسه حق اختيار مندوب فلسطين ومصادرة هذا الحق من قيادة الحركة الوطنية كرست الدول العربية المستقلة، رسميا، واقع الحال المتمثل في رغبتها في امتلاك زمام المبادرة، وغيبت حتى هذا المظهر البسيط من مظاهر الاستقلال الفلسطيني. ثم مضت الى اكثر من ذلك، فقد قرر مجلس الجامعة، في العام التالي، من جانبه، تشكيل الهيئة العربية العليا، وبعبارة ادق، اعادة تشكيلها، وهي القيادة السياسية العليا للحركة الوطنية الفلسطينية. وتشكل وفد عربي ترأسه جميل مردم رئيس وزراء سوريا، زار فلسطين في تشرين الثاني من ذلك العام، وحصل على تفويض من زعماء الاحزاب المحلية بتسمية اعضاء الهيئة، واختار منها وفداً مثل فلسطين في اجتماعات مجلس الجامعة[٣] وبهذا التفويض استجابت الحركة الوطنية الفلسطينية لرغبة الدول العربية هذه بل استسلمت امامها.

وكرر مجلس الجامعة مجدداً قراره هذا عندما اجتمع في بلودان في حزيران ١٩٤٦، وقرر «تنظيم تمثيل فلسطين بهيئة جديدة ودعوة اهل فلسطين الى التضامن والاتحاد وتوصية الحكومات العربية بمد الهيئة الجديدة بالمساعدات اللازمة واضطلاع هذه الهيئة بمختلف شؤون القضية من دعاية ومقاطعة وتنظيم»[٤] ولكنه لم يبح لها حق ممارسة مسؤوليات القيادة السياسية او العسكرية في البلاد. وجرى ذلك في وقت كانت فيه وفود الدول العربية، وليس من بينها وفد فلسطيني، تستعد للتفاوض مع الحكومة البريطانية